

تمهيد: ينظم نظام الإفلاس تصفية أموال المدين لضمان حقوق الدائنين، لكنه ينبع آثاراً غير مالية مرتبطة بالجوانب المالية، تسهم في حماية أموال الدائنين ومنع المدين من الإضرار بهم. يهدف النظام إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الدائنين بتطبيق مبدأ قسمة الغرماء، ويقتضي ذلك من المحكمة اتخاذ إجراءات لحفظ أموال المفلس. سيتناول هذا الفصل آثار حكم شهر الإفلاس على شخص المدين وأمواله.

المبحث الأول: آثار حكم شهر الإفلاس على شخص المدين: تشمل هذه الآثار المسؤولية الجزائية، وتقرير إعانة مالية للمفلس وعائلته، وسقوط حقوقه المدنية والسياسية.

المطلب الأول: المسؤولية الجزائية للمدين المفلس: يترتب على الحكم بشهر الإفلاس مسؤولية جزائية إذا اقترن بأفعال احتيال أو تقصير جسيم (المواد 371-374، 374 قانون التجارة الجزائري). يجب على كاتب ضبط المحكمة توجيهه ملخص الحكم للنيابة العامة (المادة 230 ق.ت.ج) لتحرير الدعوى العمومية. يشمل ذلك جريمة الإفلاس بالتجزئ (وجوبي أو جوازي) وجريمة الإفلاس بالتدليس. يحدد القانون حالات الإفلاس بالتجزئ الوجوبي (إفراط في المصاريف، مشتريات وهمية، وفاء لدائن بعينه، إفلاس متكرر، عدم إمساك حسابات، مهنة مخالفة) والجوازي (تعهدات ضخمة، حكم بالإفلاس رغم صلح سابق، عدم التصرير بالتوقف عن الدفع، عدم الحضور، حسابات ناقصة). يعاقب قانون العقوبات الجزائري (المادة 383) على الإفلاس بالتجزئ بالحبس من شهرين إلى سنتين. أما الإفلاس بالتدليس (إخفاء حسابات، تبديد أصول، ديون وهمية) فيعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات (المادة 383/3 ق.ع.ج).

المطلب الثاني: تقرير إعانة للمفلس وعائلته: يُغلق يد المفلس عن أمواله، لكن المشرع ينص على إمكانية تقرير نفقة له ولأسرته من أموال التفليسة (المادة 242/1 ق.ت.ج). هذا الأمر جوازي للقاضي المنتدب، يعتمد على حالة العوز المالي للمفلس. يُحدد القاضي مقدار الإعانة مع مراعاة ظروفه، ولا يشارك الدائnen فيها. يُخص هذا الأثر بالمفلس، وليس المستفيد من التسوية القضائية الذي يستطيع التصرف في أمواله بمساعدة الوكيل (المادة 244 ق.ت.ج).

المطلب الثالث: سقوط الحقوق المدنية والسياسية: ينص القانون (المادة 243 ق.ت.ج) على سقوط حقوق مدنية وسياسية للمفلس، كحق الانتخاب والترشح، ومزاولة بعض المهن. كما ينص قانون العقوبات (المادة 09) على عزل المفلس، حرمانه من الحقوق الوطنية والسياسية، ومنع مزاولة بعض المهن إذا كان الإفلاس مقترباً بالتدليس أو التجزئ. يهدف هذا السقوط لردع المفلس، ويمكن استعادة هذه الحقوق برد الاعتبار. هذا السقوط يخص المفلس، وليس من استفاد من التسوية القضائية.